الدخلاء ومصانع بير السلم وراء انتشارها

الطفايات المغشوشة تسبب خسائر فادحة للمنشآت التجارية

أكد منتجو وتجار طفايات الحريق وأدوات الأمن الصناعى أن انتشار الطفايات المغشوشة بالأسواق تعرض أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية لخسائر فادحة فضلاً عن أنها تسبب خطورة داهمة على المستهلكين عند استعمالها.

أرجعوا أسباب انتشار هذه المنتجات إلى تزايد عدد الدخلاء على المهنة الذين لا يعرفون فنيات الإطفاء إلى جانب لجوء مصانع بير السلم التى تفشت بصورة كبيرة إلى إعادة ملء الطفايات المستعملة ببودرة مغشوشة (سيدباك) غير قابلة للاستعمال نظراً لأنها من النوع الرديء ومنخفض السعر أيضاً بهدف تحقيق أرباح شخصية هائلة.

أكد الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى للملكية الفكرية ورئيس مجلس إدارة شركة بافاريا لطفايات الحريق أن تفشى هذه الظاهرة تؤكد أن الغش الصناعى أصبح صناعة ظل قائمة بذاتها تسير متوازية مع الصناعات الناجحة وذلك فى منطقة الظل لتصاحبها متطفلة على نجاحها حيث تحقق أرباحاً فائقة بالتعاون مع المتعاملين فى الغش التجارى والمروجين للسلع المغشوشة بإدعاء عدم معرفتهم بذلك وهو أمر يخالف الواقع إذ أن عارض البضاعة المغشوشة هو المسئول عنها جنائياً.

وأوضح رياض أن صانع الغش يختفى فى العادة ولا يستدل عليه مادياً لذا لم يعد الاعتماد على وجود أسماء وماركات معروفة على أجهزة الإطفاء بعاصم من موجة الغش التجارى التى تعاظمت فى الفترة الأخيرة بل يجب الاطمئنان لمصدر تلك البضائع وذلك بشرائها من موزعين معتمدين أو من الصانع أو أحد الفروع التابعة مباشرة والحرص على إتمام الصيانه الدورية عن طريق الصانع.

وأشار إلى أن الاهتمام بالمواصفات والجودة هو واجب الدولة أيا كان موقعها الجغرافى والتفريط فى ذلك يفقدها سيادتها داخليا وخارجياً فيضيق بها سوق التصدير للخارج فلم يعد مقبولا فى عصرنا الحالى أن المواصفات القياسية تستعصى على بعض الصناع حيث يبدأ الصانع عمله باستيفاء المواصفات المعنية وله أن يتنافس بعد ذلك فى خفض التكلفة وإدارة منظومة العمل الصناعى طبقاً وأشار إلى أن المواصفات المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرى واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية.

وأكد نادر رياض أن الثورة الصناعية التى نحن مقبلون عليها والتى تأخذ بالجودة والانضباط وحماية المستهلك لن تترك مجالاً لأى تلاعبات قد تحدث تضر بالصناعة الوطنية وتحد من قدرتها التنافسية محلياً وخارجياً خاصة فى صناعة مثل صناعة طفايات الحريق التى تتعلق بالأمن الصناعى فى كل منشأة.

د. نادر رياض

السيد ازمان

مجدى الدمرداش

أكد السيد أزمان رئيس تجار طفايات الحريق وأدوات الأمن الصناعى بغرفة القاهرة التجارية أن مصانع بير السلم وتزايد عدد الدخلاء هى السبب الرئيسى فى انتشار الطفايات المغشوشة بالأسواق.

وقال إن مشروع تدريب التجار الجدد الممارسين لمهنة تجارة أدوات الإطفاء والأمن الصناعى والتى سوف تقدم الشعبة مذكرة لعرضها على الجهات المسئولة من أجل اشتراط ممارسة المهنة على أن يكون التاجر حاصلاً على شهادة تدريب من إدارة الدفاع المدنى تفيد بأنه يعرف المواصفات الفنية للطفايات وأدوات الأمن الصناعى. أضاف أزمان أن المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال تحتم عليهم تأمين العاملين وتوفير كافة وسائل الأمان والسبل من ملابس الأمن الصناعى والادوات الواقية من مخاطر الصناعة وأجهزة إطفاء الحريق لكن ذلك يجب أن يكون من خلال منتجات مضمونة الجودة وتحمل المواصفات القياسية اللازمة التى تحقق الأمان المطلوب للعاملين بالمنشآت والحفاظ على رأس المال المستثمر. وألمح أن تحقيق وسائل الأمان يحافظ علي القيمة الاستثمارية للشركة وفي نفس الوقت يزيد من إنتاجية العاملين ويحافظ على إستمراريتها بمعدل منتظم خاصة أن أى عامل يتأثر صحيا بسبب عدم استخدام الأجهزة الواقية ووسائل الأمان يعطل إنتاجيته ويسبب خسائر فادحة للشركة كشف مجدى الدمرداش نائب رئيس شعبة تجار طفايات الحريق وأدوات الأمن الصناعى أن إنتشار الطفايات المغشوشة جاء بسبب تزايد عدد الدخلاء على المهنه وعدم قصرها على المتخصصين فيها فقط والذين يملكون الخبرات اللازمة لتوضيح ومعرفة كل مواصفات السلعة التى يقومون بعرضها على المستهلكين وأوضح أن علاج ظاهرة تزايد عدد الدخلاء وتشديد الرقابة على الأسواق وحظر تداول الطفايات المستعملة من أهم الخطوات التى من شأنها تحد من انتشار الطفايات والسلع المغشوشة بالأسواق. والتي استمرارها يؤدى لخسائر عديدة لأصحاب رؤوس الأموال والتجار وقال الدمرداش إن طفاية الحريق تساوى كل رأسمال المال عند نشوب حرائق فى المنشآت التجارية والصناعية زيضاً نظراً لانها إما إن كانت منتجا جيدا تساهم فى إطفاء الحرائق وتقليل الخسائر إلى أكبر حد ممكن أو تعمل على زيادة إشتعال الحريق إن كانت من الطفايات المغشوشة خاصة نوعية البودرة الموضوعة فى هذه الطفاية حيث يلجأ بعض منتجى بير السلم إلي إعادة ملأ الطفايات المستعملة وبيعها فى الأسواق مرة أخرى ولكن للأسف يتم استخدام بودرة من نوعية الإطفاء بما يزيد الخسائر يفقد الجدوى من تواجد الطفايات وأجهزة الأمن الصناعى بل تأتي بمردود سلبى أيضاً.

أكد أنه لا سبيل من القضاء على الطفايات المغشوشة بالأسواق إلا من خلال حصر الدخلاء والقضاء عليهم تماماً بحيث لا يدخل مجال تجارة الطفايات إلا من يحصل على شهادة فنية من إدارة الدفاع المدنى تفيد بتدريب الحاصل عليها تدريباً جيداً على كل فنيات الأطفاء وتوضيح كل صغيرة وكبيرة فى الطفاية للمستهلكين حتى يعرف من يتداول فى الطفايات المغشوشة أنه يساهم فى حرق المنشآت وفى بعض الأحيان من يعمل بها.

ألمح أن هناك بعض العاملين بالمنشآت التجارية والصناعية يساهمون فى قبول هذه المنتجات وتسويقها لهذه المنشآت نظير مكاسب مالية دون النظر للمخاطر التى تلحق بهذه المنشآت.

أوضحت شيرين الدمرداش سيدة الأعمال فى مجال الأمن الصناعى وطفايات الحريق أن الطفايات المغشوشة تعتبر قنبلة موقوتة بالأسواق تتسبب فى خسائر بشرية ومالية خاصة فى المناطق التجارية المغلقة.

قال إن طفايات الحريق بديلة عن سيارات الإطفاء خاصة فى المناطق المغلقة التى لا تستطيع هذه السيارات الوصول إليها نظراً لضيق شوارعها لكن الغش فيها يأتي بتأثيرات معاكسة تماماً وتزيد من الخسائر خاصة أنها فى هذه الأحوال تساوى أرواح البشر.

أيمن أنور